رئيس جمعية جراحي التجميل والترميم د. ايلي عبد الحق: ٣٥٪ من العرب يقصدون لبنان للجراحة التجميلية والانفاق لا يقل عن ٥٠مليون دولار سنوياً

كتبت مهى الرفاعي

يتوارد في أذهاننا اليوم الكثير من الاسئلة حول خطورة العمليات الجراحية التجميلية في لبنان. ومستقبل هذا القطاع بعد اي حادثة تقع. الّا أنّ خطأ طبيب من بين العشرات غيره لا يغيّر من واقع هذا القطاع المزدهر. والذي استمرّ لسنوات من دون غبار عليه. وتبقى المسؤولية على النّاس الذين يقبلون الى هذه العمليات باختيار الطبيب الحائز على المؤهلات المطلوبة لممارسة الجراحة التجميلية.

يؤكّد رئيس جمعية جراحي التجميل والترميم الدكتور ايلي عبد الحق أنّ الطب التجميلي في لبنان يشهد ازدهارا مستمرا. مثنيا على كفاءة الجراحين المنتسبين الى الجمعية والمتمتعين بالكفاءة العالية. مضيفا: «يعطون نتائج بمستويات عالمية». وذكر أنّ الفضل يعود الى المرأة اللبنانية التي تستهويها الأناقة والجمال قائلا: «زيادة الطلب على الجراحة التجميلية في لبنان دفع الى التطوّر في هذا المجال».

ويشكو عبد الحق من التعدّيات التي تحصل من الجراحين غير الاختصاصيين في التجميل مضيفا: «هناك ٣ أنواع من التجميل. بدءا بأصحاب محلات التجميل الذين يعتنون بالشّعر والأظافر وتنظيف البشرة وغيره. مرورا بالمراكز الطبية التي تقوم ب«البوتوكس» و«الفيلر». وصولا الى الجراحة التجميلية. ويؤكد عبد الحق انّ هذه الانواع تشهد تعديات. ضاربا المثل بأخصائيات التجميل اللواتي تعطينّ الحق لأنفسهن بالقيام ب«الحقن» قائلا: «هذا أمر غير مقبول».

ويلفت عبد الحق الى انّ المراكز الطبية ايضا تقوم بتجاوزات عدة بغياب الامكانيات والمعلومات الاساسية محاولين القيام بعمليات «شفط الدهون». أمّا في الجراحة فيشير عبد الحق الى وجود تعديات على الجراحة التجميلية من قبل بعض الاطباء. فطبيب «الأنف والأذن والحنجرة» لا يستطيع القيام بعمليات تجميلية للأنف.

ويدعو عبد الحق الناس الى استشارة موقع «LSPrass.com» باعتباره المرجع الآمن والموثوق للأطباء المخولّين القيام بالعمليات الجراحية التجميلية بكفاءة عالية. مضيفا: «ليس كلّ من وضع إشارة جراح تجميل فهو جراح تجميل».

٣٥٪ من العرب يقصدون لبنان للجراحة التجميلية

ويتحدّث عبد الحق بأرقام تقريبية عن حصّة السوق الطبية والسياحة الطبية قائلا: **"هناك ١٥٪ من المغتربين اللبنانيين يزورون لبنان لاجراء العمليات التجميلية. بالاضافة الى ما يقارب ٣٥٪ من العرب يقصدون لبنان بهدف اجراء هذا النوع من العمليات. وتبقى الحصة الاكبر للبنانيين المقيمين والتي تمثل ٥٠٪"**.

ويؤكّد عبد الحق بما لا يحمل الشّك اعتبار لبنان في مقدّمة الدول التي تشهد اقبالا على هذا النّوع من الطب مع احتلاله مرتبة متقدّمة جدا. **وحول حجم الانفاق السنوي على الجراحة التجميلية في لبنان يقول عبد الحق: "لا تقلّ عن ٥٠ مليون دولار"**. مع العلم أنّ حجم الانفاق يشهد تطوّرا متصاعدا ولكن بشكل تدريجي بطيء.

ويلفت الى عدم وجود عمليات مطلوبة اكثر من غيرها. فاليوم جميع العمليات الجراحية تشهد طلبا علما أنّ «شفط الدهون» يحتلّ المركز الاوّل. وتليها عمليات «الأنف» و «شد البطن» و «الثديين» و «تكبير المؤخّرة». اضافة الى عملية جديدة وهي «الجراحة التجميلية للأعضاء التناسلية النسائية» التي تشهد ازديادا بشكل ملموس.

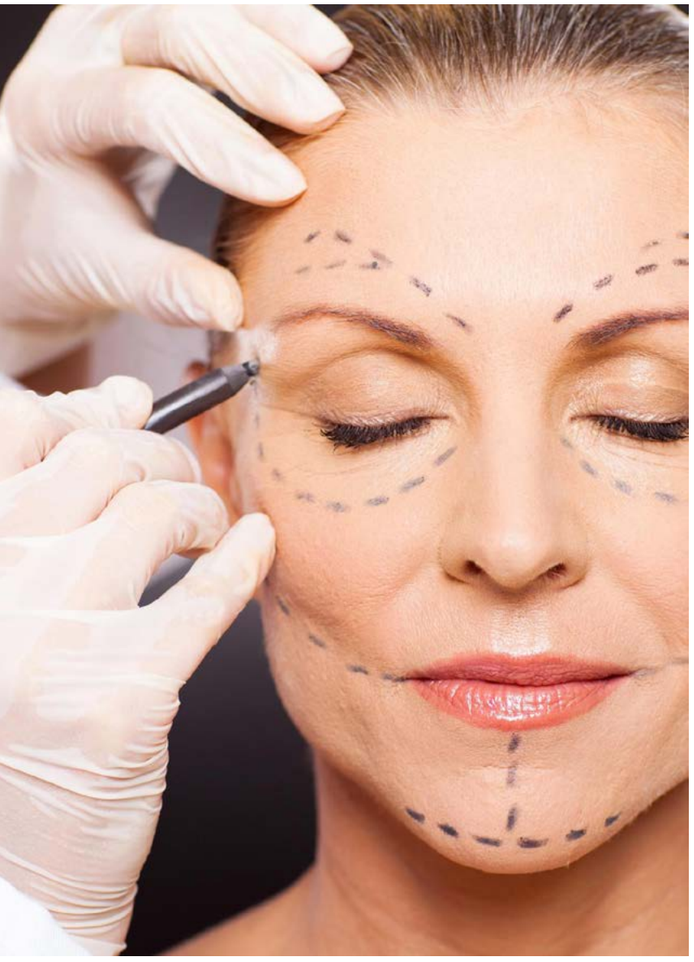

وعن نسبة الاقبال بحسب الجندر. يقول عبد الحق أنّ النسبة لدى النساء هي ٧١٦ في حين أنّها ٧١١ عند الرجال.

ويعتبر عبد الحق أنّ تكاليف العمليات الجراحية في لبنان «مقبولة جدا». فهي تمثّل ثلث أسعار الولايات المتحدة ونصف الاسعار في أوروبا.

التعويض بالتراضي

ويشير عبد الحق الى ان الاخطاء المسجّلة ليست بحق جراحين التجميل المنتسبين الى الجمعية مضيفا: «خلال السنوات الثلاث الاخيرة لم يُسجّل في نقابة الاطباء ايّ شكوى على طبيب جراحة تجميل منتسب الى الجمعية اللبنانية لجراحة التجميل». ويتابع عبد الحق: «بحال حصول ايّ مخالفات التعويض عنها يكون بالتّراضي بين الطبيب والمريض او بواسطة نقابة الأطباء».

ويشرح عبد الحق انّ دور الجمعية اللبنانية للجراحة التجميلية هو في المرتبة الاولى «علمي» من خلال تنظيم الدورات والنّدوات والمؤتمرات التّثقيفية والطبية. والتي تجري بشكل دوري. لافتا الى اجراء الجمعية سنويا لمؤتمرات عالمية في بيروت. وهذا ما لا يحصل في كل بلدان العالم على حدّ تعبيره. اضافة الى مؤتمر الجمعية السنوي. ويؤكد عبد الحق أنّ الجمعية اللبنانية للجراحة التجميلية ينحصر دورها بالاستشارة في حال حدوث أيّ مخالفة. والسلطة في هذا المجال تعود الى نقابة الأطباء.

ويذكر عبد الحق أنّ الاطباء المنتسبين الى الجمعية ليسوا الوحيدين الذين يحقّ لهم ممارسة الطب التجميلي. فهناك الأطباء الحاصلين على لقب «اختصاصي التجميل» من وزارة الصحة يحقّ لهم ممارسة هذا النّوع من الطب بدون الانتساب الى الجمعية.

وعن شروط الانتساب الى الجمعية اللبنانية للجراحة التجميلية يقول عبد الحق: «اولاً الافادة والشهادات الطبية والعلمية. بالاضافة الى الالتزام بقانون الاداب الطبية. فمن لا يلتزم يُطرد». أمّا عن الفرق بين المنتسبين الى الجمعية والاطباء حاملي لقب الاختصاص من وزارة الصحة يقول عبد الحق: «المتابعة العلمية من خلال حضور المؤتمرات والنّدوات التّثقيفية وهو الامر الضروري جدا لأنّ هذا الاختصاص في تطوّر دائم».

وينفي عبد الحق مسؤولية الجمعية عن ايّ طبيب غير منتسب رغم قوننة عمله من قبل وزارة الصحة.

ورغم عدم وجود احصاءات لدى عبد الحق حول المخالفات المرتكبة في مجال الطب التجميلي يؤكد: «هي قليلة جدا وتنحصر على أشياء لا معنى لها. والمخالفات التي تصدر عن اطباء غير كفوئين تتحوّل الى نقابة الاطباء».

ويؤكد عبد الحق «عدم الرضى» عن حالات التسويق للجراحة التجميلية لعدم قانونيتها اوّلا. ولأنّ دور الجمعية هو اعلامي وغير اعلاني ثانيا. ويتابع: «علينا ان نثقف الناس حول هذا النوع من الطب بعيداً عن الاعلانات».

ويشير الى دور نقابة الاطباء لتكون الرادع لهذا النوع من المخالفات من خلال استدعاء الطبيب للمجلس التأديبي ويصدر أحكاما تتراوح بين التنبيه الى الايقاف عن العمل.

ويختتم عبد الحق قائلا: «يبقى لبنان مركزا في الشرق الاوسط لهذا النّوع من الجراحة. فنحن لدينا تاريخ. واول جمعية علمية لجراحة التجميل بدأت في لبنان عام ١٩٦٠ في حين أنّ عمرها في الخليج لا يتجاوز ال ١٠ سنوات».

ويدعو عبد الحق الناس الى اللجوء الى الاطباء المنتسبين الى الجمعية للحصول على نتيجة اكثر امانا مضيفا: «من لا يلتزم بالقوانين والاخلاق الطبية يطرد من الجمعية كما حصل مع البعض.»